تربية

راغدة صافي
Raghida.ss@gmail.com

اجتماعات ومواقف وتصريحات لكن... مكانك راوح!

العام الدراسي في مهبّ الريح

مرة جديدة ندور في حلقة مفرغة عنوانها هذه المرة المدارس والمعلمون ولجان الاهل، علما ان عدم الخروج منها يضع مستقبل طلاب التعليم الخاص في لبنان في مهب الريح. في ظل الفوضى في المواقف والقرارات وتقاذف المسؤوليات والضائقة الاقتصادية، بدأت علامات الاستفهام تطرح حول مستقبل العام الدراسي المقبل

المدارس تريد استيفاء الاقساط المدرسية لتتمكن من الاستمرار في دفع اجور المعلمين، والمعلمون يطالبون الدولة بمساعدة المدارس المتعثرة للقيام بذلك خصوصا وانهم يتقاضون رواتبهم بالليرة اللبنانية، والاهالي يطالبون المدارس بمزيد من الشفافية في ميزانياتها ومراعاة الاوضاع الاقتصادية الخانقة التي يرزحون تحت ثقلها.

الا يستحق مستقبل جيل كامل من الشباب والشابات وضعه في صلب اولويات الدولة والتخطيط له بشكل ثابت ومستقر، فلا يكون عرضة لتغيرات وتقلبات الحكومات والوزراء، ويتم التعاطي معه من منطلق ان هذا الجيل هو من اهم المشاريع الاستثمارية المستقبلية؟ "الامن العام" التقت ممثلين عن افرقاء الازمة التربوية، ووقفت على ارائهم حيالها وعلى طروحاتهم لايجاد حلول لها.

الحريري: يجب وضع آليات محددة لكيفية اعادة التوازن

رئيسة لجنة التربية النائبة بهية الحريري رأت ان "اشكالية انهاء العام الدراسي الحالي بكل مشاكله الناجمة عن ازمة كورونا وما سيكون عليه الوضع بالنسبة الى العام الدراسي المقبل، هي موضع نقاش ليس فقط على المستوى الوطني بل على المستوى العالمي. فلكل منطقة او بلد خصوصيته ومشاكله وامكاناته لجهة قدرة المؤسسات التربوية على تجاوز الازمة التي تمر فيها من جراء هذا الوباء، تضاف اليه في لبنان الازمة الاقتصادية والمالية. نحن امام مرحلة غير مسبوقة في العالم. اذا افترضنا انها مرحلة استثنائية واكتفينا بوضع نقطة على السطر لنعود كما كنا، نكون مخطئين".

■ كيف السبيل الى حل ازمة القطاع التربوي الراهنة؟

□ يجب وضع آليات محددة لكيفية اعادة التوازن والانتظام الى هذه الحلقة المتكاملة للتعليم التي تضم الدولة، المدارس، المعلمين والاهل، بعد الخلل الذي اصابها من جراء عدم تمكن الاهالي من تسديد الاقساط، وعدم قدرة المدارس على دفع رواتب المعلمين. من دون ان تنجح هذه الحلقة في استعادة دورتها الطبيعية بخطوات مسؤولة بالتعاون بين كل مكوناتها، لا

رئيسة لجنة التربية النائبة بهية الحريري.

"يجب استيعاب الطلاب المتوقع انتقالهم من المدارس الخاصة الى الرسمية"

يمكن ان نقول ان المشكلة حلت. من هنا، نحن اليوم امام تحديين اساسيين: تأمين متطلبات انهاء العام الدراسي، وتأمين الحاجات الاساسية لانطلاقة العام الدراسي الجديد.

■ ما هي الجهود التي تبذلها لجنة التربية النيابية في هذا الاطار؟

□ لقد تقدمنا، كتلة المستقبل ولجنة التربية النيابية، بسلسلة اقتراحات في هذا الاتجاه، ابرزها:

• اضافة القطاع التربوي الى القطاعات التي يشملها مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة لطلب فتح اعتماد الـ1200 مليار ليرة لبنانية بهدف التصدي لتداعيات كورونا، وتخصيص هذا القطاع بـ300 مليار ليرة لكي يتمكن من الخروج من ارتدادات ازمة كورونا وجبه تداعياتها المستمرة عليه، وهو ما طرحته كرئيسة لكتلة المستقبل النيابية في الجلسة التشريعية الاخيرة للمجلس النيابي ولاقى تأييد معظم الكتل والنواب، وتم اقراره.

• دعم الاقساط المتعثرة في التعليم الخاص.

• دفع مستحقات التعليم الرسمي الى المدارس مباشرة.

• تسديد المنح التعليمية للقطاع العام مباشرة الى المدارس.

• تسديد المستحقات المتأخرة والمتوجبة على الدولة للمدارس المجانية.

اما بالنسبة الى العام الدراسي المقبل، فيجب وضع خطة متكاملة لانتظام التعليم في القطاعين العام والخاص، تأخذ في الاعتبار المستجدات الناجمة عن تداعيات الازمتين الصحية والاقتصادية.

■ كيف تستعد الدولة لهذا الامر؟

□ قبل كل شيء عليها استيعاب اعداد الطلاب المتوقع انتقالهم من المدارس الخاصة الى الرسمية وتأمين جهوزها لاستقبالهم، وتوفير مستحقات هذه المدارس وحقوق افراد الهيئة التعليمية فيها بشكل يلبي الحاجة المستجدة. كذلك ينبغي عليها مواكبة انتظام التعليم في المدارس الخاصة بما يساعدها على الاستمرار، واعادة النظر في النظام التعليمي لجهة دراسة مدى فعالية ادخال نظام التعليم عن بعد، من كل جوانبه التربوية والبشرية واللوجستية والتقنية.

عبود: توصلنا الى اتفاق لكن المدارس والاهل تنكروا له

رئيس نقابة المعلمين رودولف عبود طالب بوضع آلية لدفع رواتب المعلمين من خلال اعتماد حل يتم بالاتفاق بين الاهل والمدرسة وترعاه الدولة "فالقطاع التربوي لطالما تأثر بكل الاحداث التي حلت بلبنان والتي كانت اخرها جائحة كورونا، وهو يجب ان يدرج في جدول اعمال خلية الازمة التي استحدثتها الحكومة، والعمل من خلالها لدعم الاهالي غير القادرين على دفع الاقساط لمساعدة المدارس على القيام بواجباتها تجاه المعلمين".

■ ما هي الخطوات العملية لذلك؟

□ دفع المستحقات المتأخرة عن الاعوام الماضية للمدارس المجانية وللمنح المعطاة الى القطاع العام، وذلك من خلال وضع تشريع كما حصل عام 1987 حين رصدت مساعدات للمدارس والجامعات، على ان تدفع المبالغ المسددة مباشرة الى المدارس التي يجب ان تخصصها لتسديد رواتب المعلمين واجور المستخدمين.

■ اين وصل الحوار مع وزير التربية في هذا الموضوع؟

□ حصل تطور، لكن الامور تستغرق الكثير من الوقت ان لناحية طول الاجتماعات او حصول نقاشات من دون التصويب نحو الهدف. كنا قد

نقيب المعلمين رودولف عبود.

"يجب وضع آلية لدفع رواتب المعلمين بالاتفاق بين الاهل والمدرسة وبرعاية الدولة"

توصلنا خلال ايار الماضي الى اتفاق مبادئ بين الوزارة ونقابة المعلمين ولجان الاهل على تنوعها اعتبره انجازا. على الرغم من ان كل المعنيين وقعوه، الا انه لم يحترم وتنكرت له المدارس ولجان الاهل. نشهد حاليا ضغوطا يمارسها عدد من المدارس على لجان المعلمين لحضهم على التنازل بشكل نهائي عن نسبة معينة من رواتبهم قد تصل الى 25 في المئة، وهذا يناقض ما تم الاتفاق عليه لناحية دفع رواتب المعلمين كاملة. ◄

كوستا: ما يهمنا تنظيم العودة في ايلول المقبل

الامين العام للمدارس الانجيلية نبيل كوستا.

الامين العام للمدارس الانجيلية في لبنان نبيل كوستا تطرق الى المشاكل التي ترزح تحتها المدارس الخاصة ومحاولتها وضع موازنات تقشفية للتوفير عن كاهل الاهالي في هذه المرحلة، فقال في هذا السياق: "استثماراتنا في هذه المرحلة محصورة ببرامج التعلم عن بعد التي نصرف عليها مبالغ كبيرة لتدريب الاساتذة ومساعدة الاهل والتلامذة على اجتياز هذه المحنة، تمهيدا للوصول الى نوع من التعليم المختلط بين التعلم عن بعد والتعلم في المدرسة. ما يهمنا حاليا اكثر من مسألة الاقساط هو تنظيم العودة الى المدرسة في شهر ايلول المقبل، وهو ما يشكل تحديا كبيرا امام جميع المدارس بما فيها الرسمية ويتطلب المباشرة بسنّ قوانين جديدة ووضع اليات معينة لتحديد اعداد الطلاب في الصف الواحد، ووضع دوامين قبل الظهر وبعده في البيت وفي المدرسة، ومنع ادخال اي نوع من الطعام الى المدارس كما كانت تجري العادة، وتحديد عدد الطلاب المستفيدين من وسائل النقل التابعة للمدرسة. لكن امام كل ذلك نعيش في لبنان حالة نكران تام وكأن شيئا لا يحصل من حولنا، لذا بدل ان تنصب جهودنا على المناكفات الاجدى بنا التحضير للعام الدراسي المقبل".

■ هل تأثرت رواتب المعلمين من جراء هذه الازمة؟

□ طبعا. نحن الان في صدد دفع راتب كامل في مدرستين فقط من مدارسنا، في حين عمدنا الى دفع 90 في المئة منها في مدارس اخرى، لكن المعدل العام لكل المدارس هو 60 في المئة. من هنا ادعو الى وقف حملات التجييش التي نشهدها حاليا والمطالبة بعدم دفع الاقساط لانها ستؤدي الى اقفال المدارس في نهاية المطاف. علما ان لغة التحدي لا تساعد على الاطلاق، وقد رأينا اين اوصلتنا التحديات منذ العام 1975 لغاية اليوم. في لبنان 100 الف استاذ في التعليم الخاص، كيف سيعيشون اذا اقفلنا او اذا لم نتمكن من تسديد رواتبهم؟ نحن ننادي بالتضامن والتكافل ليكونا النهج الذي يتبعه الجميع، فهو الوحيد الكفيل بجعل الجميع رابحا في هذه الظروف الصعبة.

> **في ازمات مماثلة لا دور الا للدولة التي يجب ان توفر الدعم**

■ هل وضعتم ميزانيات جديدة لمدارسكم؟

□ ادخلنا بعض التعديلات على الميزانيات التي كنا قد وضعناها في بداية العام الدراسي. لكن على الرغم من ان التكلفة زادت علينا، الا ان الاهل هذا العام سيدفعون اقساطا اقل بـ20 الى 25 في المئة عما كان مقررا. اما ميزانية العام المقبل، فهي تعتمد على جهوز المدرسة للتعليم المختلط الذي سنتبعه لنوفر للطلاب تعليما اكاديميا راقيا.

■ اي دور للدولة في هذا الاطار؟

□ في ازمات مماثلة لا دور الا للدولة التي يجب ان تعمد الى توفير الدعم للاهالي وللمؤسسات التربوية في آن واحد. ما يحصل حاليا هو عكس ذلك، والمطلوب منها اليوم هو ان تساهم بمبلغ مليوني ليرة عن كل تلميذ لتأمين هذا الدعم وانقاذ التعليم الخاص في لبنان. في لبنان 700 الف تلميذ يرتادون المدارس الخاصة، وبذلك يكون على الدولة ان تساهم بمليار واربعمئة الف ليرة لانقاذ المدارس والاساتذة والتلامذة.

الفغالي: يجب ان تدفع الدولة مساهماتها مباشرة الى المدارس

رئيس اتحاد هيئات لجان الاهل ريمون الفغالي.

اوضح رئيس اتحاد هيئات لجان الاهل في لبنان ريمون الفغالي "ان اتفاقا حصل مع وزير التربية طارق المجذوب في ايار الماضي نص على ما يجب ان يقوم به كل الافرقاء لاجتياز الازمة اي الدولة والاهل والمدارس والاساتذة، وهو يأخذ في الاعتبار اوضاع المدارس المتعثرة التي وصل عدد كبير منها الى حافة الاقفال. لقد نص الاتفاق على ان تدفع الدولة المساهمات المترتبة عليها والمرصودة اساسا في موازنتها لكل القطاعات الادارية والعسكرية وغيرها، مباشرة للمدارس وليس للافراد على ان تخصصها المدارس لدفع رواتب المعلمين، وقد التزم الوزير المساعدة في تحصيل هذه المستحقات المتراكمة منذ عام 2015، كما وعد ان يطلب من الشركات التي تقدم خدمات للمدارس، كالكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها اجراء تخفيضات على اسعارها لكي تتمكن المدارس من تخفيض موازناتها، وبالتالي خفض الاقساط المدرسية".

■ ماذا طلبتم من المدارس؟

□ طلبنا منها اعادة النظر في ميزانياتها بعد الاقفال الذي حصل وتحديد الوفر الذي طرأ وحسم ما لم يدفع واقتطاعه من الاقساط، وهذا امر ينص عليه القانون.

■ يقول مسؤولو المدارس ان مصروفهم ازداد مع ارتفاع الاسعار؟

□ هذا الامر صحيح جزئيا، الا ان اقفال المدارس وفر عليها مدفوعات كثيرة كالورق والكهرباء وجزء من الصيانة والقرطاسية والمازوت وبدلات النقل للاساتذة. وقد عمدت مدارس عدة الى اجراء حسومات على اقساطها وصلت الى 400 الف عن كل تلميذ. المطلوب من المدارس اليوم وضع موازنات تقشفية غير فضفاضة وحسم تكلفة وسائل النقل التي لم تستعمل، والتي تشكل 30 في المئة من الاقساط.

> **نص الاتفاق على ان تدفع الدولة المساهمات المترتبة عليها مباشرة الى المدارس**

■ هل ستحل الازمة اذا دفعت الدولة مليوني ليرة عن كل طالب في المدارس الخاصة؟

□ نحن لا نطالب بهذا الامر حاليا لأن الدولة غير قادرة على القيام به في هذه الظروف. لكننا طالبنا وزير التربية بوضع ضوابط لعملية اعادة النظر في الميزانيات وتحصين عمل لجان الاهل التي تخضع احيانا لضغوط من ادارة المدارس، وهذا الامر ينص عليه القانون 515.

المادة 4 من القانون 515

قرار انهاء العام الدراسي يجعل المادة 4 من القانون 515 قابلة للتطبيق، شرط اعداد الملاحق المطلوبة بقرار من وزارة التربية.
تنص هذه المادة على الاتي: "اذا تبين ان الاقساط المدفوعة هي دون الاقساط التي يرتبها هذا القانون يكون للمدرسة استيفاء الفرق، واذا كانت تفوق هذه الاقساط يرد الفرق الى التلاميذ".